ونوى فيه كان معنى الاضافة مقدر فيه والاضافة بمعنى منهما من الحروف
لان الاضافة لا تخ اما ان تكون بمعنى اللام نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى
من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة او بمعنى في نحو ضرب اليوم اي ضرب
في اليوم فح ما يلي ما حذف منه المضاف اليه من الظروف متضمنا لمعنى
الحرف واذا اظهرت المضاف اليه نحو بعد الحمد والصلوة كان الاضافة
مفهوما من لفظ المضاف اليه فلما تضمن المضاف معناه فان قلت
فلم بني على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون قلت
للفرق بين البناء الاصلي والعارضي او للهرب من اجتماع الساكنين
فان قلت لم بني على الضم قلت انما بني على الضم جبرا للمحذوف منه
باقوى الحركات وهو الضم او ليبلغ حركته البنائية تخالفا بالحركة الاعرابية
وهو الفتح والكسر نحو رايت قبل ذلك او من قبل ذلك وهذا على تقدير
ان يكون المحذوف منه منويا واما اذا لم يكن منويا بل يحذف نسيا
منسيا فلا يلتفت اليه اصلا كان معربا كقوله فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات لانه جعل اسما برأسه
من غير التفات الى المضاف اليه فلم يحتج اليه فلم يشبه الحروف
وقيل بني على الضم لان النصب والجر يدخلان عليه حالة الاضافة نحو
قوله تعالى من بعد الاسم احد وقوله تعالى فباي حديث بعده
يؤمنون فان قلت هل يكون لهذه الاعراب قلت نعم ان بعد
هنا منصوب المحل بانه مفعول فيه للفعل المقدر اذ تقديره بعد
بيان الفراغ من حمد الله في قوله وقال بعض النحويين ان بعد هنا في محل
النصب لانه مفعول فيه لاما المقدرة لنيابتها مناب الفعل كما سيجيء

شيء متعلق بمعنى اما دخلت الفاء في قوله فان العوامل لتضمنه
اما قبل بعد او لكونها مقدرة قبل بعد وتقدير الكلام مهما يكن من
شيء فاقول بعد حمد الله والصلوة ان العوامل في النحو فان قلت
ما الفاء في قوله فان العوامل قلت رابطة لجواب الشرط والا جواب لاما
لان الجواب الجملة باسرها لا الفاء وحدها فان قلت ما جواب اما المقدرة
قلت ان جوابها جملة فاقول المقدر في الحقيقة ولكن لما حذف لدلالة
المقام عليها دخلت الفاء على معمولها وهو ان العوامل الى اخره
فصار فان العوامل الفاء جوابية ان حرف من حروف المشبهة
بالفعل تنصب الاسم وترفع الخبر العوامل منصوب بانها اسم ان و
الالف واللام فيها للاستغراق وهي جمع عامل وهو في اللغة الفاعل
من عمل يعمل من الباب الرابع وفي الاصطلاح ما اوجب كون اخر الكلمة
على وجه مخصوص كالفاعلية والمفعولية والاضافة في النحو في حرف
من الحروف الجارة النحو مجرور بها والجار مع المجرور متعلق بالمحذوف
فان قلت الجار مع المجرور اعني في النحو مع متعلقه المحذوف حال ام صفة
قلت يجوز ان يكون صفة وان يقع حالا فان كان الاول يكون تقديره
فان العوامل الكائنة في النحو وان كان الثاني يكون تقديره فان العوامل
كائنة في النحو وقيل يجوز ان يكون الجار مع المجرور متعلقا بالعوامل
فح يكون منصوب المحل بانه مفعول فيه غير صريح للعوامل وان سالك
سائل باي دليل ياتي فاعلم نقول ان الجار مع المجرور اعني في النحو
يجوز ان يقع حالا وصفة قاله ان الجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفة
وبعد المعرفة المحضة حال وبعد غير المحضة منهما يحتمل لهما فان في النحو يحتمل الى
ل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)